

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

الأستاذ الدكتور: مختار حميدة  
الوظيفة: أستاذ محاضر أ  
المؤسسة: جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .  
الهاتف: 05.55.23.32.94  
البريد الإلكتروني: [Hom mok13@gmail.com](mailto:Hom mok13@gmail.com)

الطالب : الطاهر بن خيرة  
الوظيفة: طالب دكتوراه  
المؤسسة: جامعة عمار تليجي الأغواط ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .  
الهاتف: 06.61.81.43.79  
البريد الإلكتروني: [taha.benk@hotmail.com](mailto:taha.benk@hotmail.com)

## المحور السادس: الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل الاقتصاديات الوطنية. عنوان المداخلة: أدوات التمويل الإسلامي كبديل لتمويل الاقتصاديات النامية

### ملخص

تتناول هذه الورقة البحثية إشكالية تمويل الاقتصاد الوطني، الذي يعتبر من اقتصاديات المديونية، نتيجة اعتمادها بشكل كلي تقريبا على تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن خططها التنموية وأهدافها الإنمائية مرهونة بالعجز الموازني ومرتبطة بالأرجاء والتأجيل، وتظهر ضرورة رفع كفاءة تخصيص الموارد المالية ومحاولة إيجاد بدائل أخرى تساهم في تمويل الاقتصاد و تفعيل النظام المالي الذي يعتبر الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، وقد رأينا ان نبحث في بدائل أخرى غير البدائل التقليدية واقترحنا التمويل الإسلامي وأدواته كأحد البدائل التمويلية.

**الكلمات المفتاحية: النظام المالي - تمويل الاقتصاد - التمويل الإسلامي**

### Abstract

This research paper discusses the problem of financing the national economy, which is considered a debt economy due to its almost total dependence on the fluctuation of oil prices in international markets. Therefore, its development plans and development goals are subject to the budget deficit and linked to delay and postponement. Other alternatives contribute to the financing of the economy and the activation of the financial system, which is the cornerstone of any economy, and we have seen that we look at alternatives other than traditional alternatives and suggested Islamic finance and its tools as one of the financing alternatives.

**Key words: Financial system - Financing the economy - Islamic finance**

## مقدمة:

يعتبر النظام المالي بكامل منظومته المؤسسية والتشريعية وألياته وأدواته، الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، وتتوقف فعالية الاقتصاديات على تطور وفعالية النظام المالي، فهي متلازمة، وان جاز لنا ان نشبه الاقتصاد بجسم الإنسان فان النظام المالي هو بمثابة القلب النابض له، فهو الذي يضخ فيه الدم في كامل الجسم يحركه ويمده بالغذاء.

وزدادت أهمية النظام المالي بفعل العولمة المالية في العصر الحديث والتي تعني تدويل مصدر التمويل واندماج الأسواق المالية الدولية مع بعضها، وقد ظهر جليا هذا الترابط من خلال تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 كما ساهمت تطور وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة في تعميق هذه الأهمية فاصبح النظام المالي مهيمنا على العلاقات الاقتصادية والسياسية في العالم.

ان قوة وفعالية اقتصاد دولة ما يعبر بالضرورة عن فعالية وتطور نظامها المالي واستجابته لمطالب وحاجات ذلك الاقتصاد .

ان واقع اقتصاديات الدول النامية التي توصف بالاقتصاديات المديونية والريعية ينعكس بالضرورة على أنظمتها المالية الجامدة وقصور مواردها المالية في تحقيق أهداف النمو والتنمية ومن مظاهره ظهور الفجوة بين تعبئة المدخرات تحفيز الاستثمارات، والحال ينسحب على اقتصاد الجزائر فبالرغم من محاولة إصلاح النظام المالي والمصرفي وفك الارتباط بين تمويل الاقتصاد وأسعار النفط إلا انه لم يتحقق هدف إيجاد مصادر تمويل حقيقية فعالة لتمويل خطط الإنمائية وأهداف التنمية ومن هنا تطرح إشكالية تمويل الاقتصاد الوطني والبدائل المقترحة :

ماهي اهم بدائل التمويل المقترحة غير طرق التمويل التقليدية ؟

وسنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية عبر هذه المحاور

أولاً: أهمية النظام المالي وأركانه

ثانياً : أدوات التمويل الإسلامي كبديل لتمويل الاقتصاد

## أولاً: أهمية النظام المالي وأركانه

يشكل النظام المالي الدعامه الأساسية للنظام الاقتصادي وتقاس قوة أي اقتصاد اعتماداً على التطور

النظام المالي . فما هو مفهوم النظام المالي وما هي أهميته؟

مفهوم النظام المالي وأهميته:

### 1 مفهوم النظام المالي

« يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة

بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم<sup>1</sup>».

كما يعبر النظام المالي عن

عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل لآخرين باستخدام وتوظيف

مدخراتهم، فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتكيفة في إنتاج جوائز تبادلاً للأص

ول والأدوات المالية المختلفة، ويأخذ التمويل في الاقتصاد إما شكلاً مباشراً بين أصحاب الفئات والعجز (من خلال وسطاء السوق إما

ليخوفاً)، أو غير مباشر من خلال تدخل مؤسسات الوساطة المالية<sup>2</sup>».

كما « يقصد بالنظام المالي الأسواق والأفراد ، والمؤسسات والقوانين والإجراءات التنظيمية والتقنيات التي

يتم من خلالها تداول الأصول النقدية والمالية كأذون الخزانة والسندات والأسهم وغيرها ، ويكون دور

النظام المالي محورياً في المجتمعات المعاصرة ، فهو يؤمن انتقال الموارد المالية الفائضة من المدخرين

إلى المقترضين من أجل الاستثمار أو الاستهلاك ، وبمعنى آخر يجعل الأموال المعدة للإقراض

والإقراض متاحة ، ويقدم الوسائل والأدوات المالية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد ،

وبالتالي يرتفع مستوى المعيشة التي يتمتع بها مواطنيه.

يحدد النظام المالي كلاً من تكاليف الائتمان ومقدار توفر هذا الائتمان الذي يستخدم كوسيلة للدفع مقابل

الآلاف من السلع والخدمات التي يتم تداولها يومياً ، ولتمويل الاستثمارات الجديدة ، كما تعكس التطورات

في النظام المالي صحة الاقتصاد الوطني<sup>3</sup>».

### 2 أهمية النظام المالي:

يعتبر النظام المالي احد الركائز أو الدعائم الأساسية لاقتصاد أي بلد وتتوقف فعالية النظام الاقتصادي

أساساً على فعالية النظام المالي وكفاءته وتطوره، ويرتبط النمو الاقتصادي إيجاباً مع النظام المالي

فالنظام المالي :

يساهم في عملية تعبئة المدخرات وتحفيز الاستثمار وتسهيل عمليات التمويل من خلال مؤسسات الوساطة المالية عبر الأدوات التمويلية

يسرع من تحويل المدخرات إلى استثمارات وبالتالي تفعيل الاقتصاد التي تنعكس إيجابا على الدخل والنتائج بحسب درجة تطوره وكفاءته

يفترض الاقتصادي جون مينارد كينز في نظريته العامة للتشغيل والنقود بان التوازن المالي والنقدي الذي يتحقق في النظام المالي له دور مهم في التوازن الكلي للاقتصاد

دوره في حشد رؤوس الأموال وتوفير وسائل الدفع للاقتصاد لأداء الالتزامات، كما يساهم في خفض التكاليف وتوفير المعلومات المالية لمختلف الأعوان الاقتصاديين، وإدارة المخاطر والمحافظة على أموال المقرضين والزام المقرضين ببعض الالتزامات

## II. مكونات النظام المالي وأركانه:

وتشير التعاريف السابقة إلى أن النظام المالي اقتصاد وطني هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المدخرواخر من الوحدات المستثمره وتتوسط بينهما منشآت وأواق مالية، تستخدم أدوات وآليات وسائل تشكل مجموعة عناصر تتفاعل فيما بينها لأداء الوظائف المختلفة والتي تضمن تحقيق الأهداف العامة لهذا النظام وهذه العناصر تتمثل في 4 :

1 - الوحدات الاقتصادية التي تمثل العناصر الأساسية أي وحدات الادخار والاستثمار وهي:

1 1 - الوحدات الاستهلاكية (قطاع العائلات والأفراد) وتعتبر مصدرا مهما من مصادر الادخار

1 2 - الوحدات الإنتاجية (القطاع الإنتاجي): ويعتبر أيضا مصدرا للادخار كما يحتاج إلى التمويل

1 3 - القطاع الحكومي: تساهم الحكومة في النظام المالي حسب وضعية الميزانية العامة اذا كانت عاجزة

تحتاج إلى التمويل وإذا حققت الفائض تدخل كعمولة من خلال اليات وأدوات النظام المالي

1 4 - القطاع الأجنبي (العالم الخارجي): يرتبط دور القطاع الأجنبي في النظام المالي بوضع ميزان المدفوعات، في

حالي العجز أو الفائض، أما ممولا (مقرضا) أو متمولا (مقترضا)

2 - مؤسسات الوساطة المالية:

يشمل مفهوم الوساطة المالية المنظمات المالية التي تمارس وظيفة تعبئة المدخرات أو إعادة استثمارها أو توجيهها إلى القطاع

عانا للاقتصادية المختلفة وتشاركها المؤسسات تقياً أداء الوظيفة الأساسية للوساطة المالية، لكنها تختلف من حيث طبيع

ة أدواتها المستخدمة في تكوين أصولها .

وخصوصها وطبيعة الحقوق والخدمات التي تنتجها للدائنين وتحصل عليها من المدينين، وتأخذ الأشكال التالية:

2 1 - البنك المركزي: مؤسسة حكومية تتولى إدارة السياسة النقدية وتهتمين على النظام النقدي والمصرفي وتعمل على المحافظة على التوازن النقدي يعتبر المقرض الأخير للجهاز المصرفي.

2 2 - مؤسسات الإيداع :

وهي مؤسسات مالية تتميز بقبول الودائع من الوحدات الاقتصادية بغرض توظيفها في أنشطتها المختلفة كمنح الائتمانات، والاستثمار في الأوراق المالية وتنقسم إلى:

- مؤسسات مصرفية تقبل الودائع: ومنها البنوك التقليدية والإسلامية.

- مؤسسات غير مصرفية تقبل الودائع: مؤسسات الادخار والإقراض بنوك الادخار المشتركة، اتحادات التئمان.

2 3 - المؤسسات الغير ودائعية: وتصنف المؤسسات التعاقدية ومؤسسات الاستثمار

- المؤسسات التعاقدية : لاودائعية تقوم بتجميع مواردها على فترات دورية وعلى أساس تعاقدية، كشركات التأمين وصناديق التقاعد.

- مؤسسات الاستثمار :

هي مؤسسات مالية وسيطة وتوظيفها الأساسية جمع الموارد المالية من خلال بيع الأصول المالية المختلفة للجمهور واستثمارها في الأسهم والسندات، ومنها: شركات الاستثمار، الصناديق المشتركة، الصناديق المشتركة لسوق النقد.

3 - الأسواق المالية : تؤدي لأسواق المالية دورا بالغا لأهمية في النظام الاقتصادي والمالية الحديثة من

خلال الاستقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها، حيث تعمل على التقرريب بيننا القطاعات الموفرة للائحة و تلك

التي تقوم بالاستثمار وتكوين رؤوس الأموال، وتصنف عدة تصنيفات

منها: أسواق نظامية وأسواق غير نظامية، أسواق أولية وأسواق ثانوية، أسواق قفورية وأسواق مستقبلية، أسواق رأس المال وأسواق النقد أسواق محلية وأسواق دولية.

3 1 - سوق النقد : هو سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل، وأهم أدوات الاستثمار التي يتم تداولها هي :

أدوات الخزنة، القبولات المصرفية، شهادات الإيداع

3 2 - سوق رأس المال : يعرف سوق رأس المال بأنه " ذلك السوق الذي يسمح بالتمويل الطويل الأجل

من خلال تداول الأدوات الاستثمارية والمتاجر قبلا وأوراق المالية المصدر التي تستحق بعد آجال متوسطة أو طويلة

4 - الأدوات المالية :

تضم الأدوات المالية جميع أصناف العقود المالية التي تبتز مبينا الوحدات الاقتصادية، ويختلف تصنيفها مندولة إلى آخر حسب

معياري المعتمد في كل دولة، وتصنف إلى

4 1 - الأصول المالية: مثل العملة، الودائع، الأوراق المالية والمشتقات المالية

4 2 - الأدوات المالية الأخرى: مثل ضمانات مالية، والتزامات القروض

### III. التطور المالي ومؤشراته

#### 1 مفهوم التطور المالي:

يشير مفهوم التطور المالي

إلى أنه<sup>5</sup> «مفهوم يعكس مجموع التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظام المالية، بأندرجة نما عو تطور القطا عالميا من خلال مؤشرات نقدية والمالية الرئيسية، وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أسكا المؤسسات وأسواقه. كذلك فإن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب، بل يتضمن كذلك التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية منلقو تحقو الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي (اقتصاد)».

#### 2 مؤشرات التطور المالي<sup>6</sup>:

تستخدم مؤشرات عديدة لقياس التطور المالي سواء تلك التي تخص القطا المصرفياً وتلك المعبرة عن السوق المالية، وفيما يلي سنتطرر قبالاً هم هذه المؤشرات مع توضيح الهدف من استعمالها:

#### 1-2 مؤشرات قياس تطور القطا المصرفي

- نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/PIB أو M3/PIB):

تعكس هذه النسبة نقدية الاقتصاد، وتستخدم كمؤشر لسيولة وحجم القطا المصرفي قياساً بالحجم الإقتصاد، حيثي ترتبط المستويات المرتفعة لهذا المؤشر بتطور الخدمات المالية.

- نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (QM/PIB):

(تعطى صورة أكثر وضوحاً عن تطور الجهاز المصرفي، حيث تعتبر هذه النسبة عن حجم الوساطة المالية غير البنكية يوم دأ أهميتها في تمويل النشاط الإقتصادى من خلال الودائع الادخارية.

- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي :

ويمثل قدرة الوطاء الماليين على تعبئة الموارد بمختلف أنواعها، نظراً لأهمية ذلك للوساطة علنا اعتباراً عن عمليات الإقراض ترتبط بشكل وثيق بحجم الودائع.

- حجم أصول (خصوم) الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي :

تقيس هذه النسبة حجم القطا المصرفي في الاقتصاد.

- حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي :
- نسبة مهمة تعبر عن تخصيص الجيد والفعال للموارد المالية وكفاءة المصارف، علنا اعتباراً أنمنا لائتماناً بالقطاعاً لخاصيولديزبادتكبيرتفيا لاستثماروالإنتاجيةمقارنةبالقطاعالعالم.
- نسبة الائتمان الموجه بالقطاع الخاص بالائتمان :
- تعكس هذا النسبة توزيع الائتمان في الاقتصاد بين القطاعين العام والخاص.
- 2-2- مؤشرا لقياس تطور الأسواق المالية : من أبرزها ما يلي :
- نسبة القيمة السوقية الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي ( معدل الرسملة ) :
- تقيس هذا النسبة حجم سوق الأوراق المالية، وتدل على المقدرة على توجيه راس المال وتوزيع المخاطر .
- نسبة حجم التداول الإجمالي بالناتج المحلي الإجمالي ( نسبة حجم التداول ) .
- نسبة حجم التداول الإجمالي بالقيمة السوقية الإجمالية ( نسبة التقلب )
- يعد المؤشرين الأخيرين مكملياً لبعضهما البعض، حيث يعكسان معيار السيولة وحجم التداول بالسوق المالية قياسياً إلى حد جما لإقتصاد.

#### IV. التمويل

##### 1 مفهوم التمويل :

هناك تعريف كثيرة للتمويل لكنها لا تختلف كثيراً في تحديد مفهوم التمويل، فكلما تمويل تعني ان هناك طرفاً في حاجة إلى المال أو غيره، كما تعني في الاقتصاد بانها العملية والأطراف التي تتم بها انتقال رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، أي من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة، وفي الاقتصاد الكلي هو انتقالاً لأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

##### 2 - أهمية التمويل :

- تكمن أهميته في تسريع وتسهيل انتقال الفوائض المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض

إلى الوحدات التي لها عجز

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع والبرامج التنموية

- تفعيل الاقتصاد وزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية

3 - طرق وأساليب انتقال التمويل : وتتم عملية تمويل الوحدات العاجزة أو أماكن ندرة رؤوس الأموال

بطريقتين

الطريقة الأولى: التمويل المباشر

الطريقة الثانية : التمويل غير المباشر

### 3 1 - التمويل المباشر

يتم هذا النوع من التمويل بشكل مباشر بين المقرض والمقترض أي أصحاب الفائض وأصحاب العجز دون تدخل أي وسيط مالي وذلك بطريقة التمويل عن طريق شراء الأوراق المالية (اسهم وسندات وأصول مالية أخرى) من الوحدات المصدرة لها وتتم في الأسواق المالية التي تشكل احد الأركان الأساسية للنظام المالي.

((وتعرف الاقتصاديات التي تلجا إلى هذا النمط باقتصاديات الأسواق المالية التي يعرفها j.Hiks اقتصاديات الأسواق المالية بانها الحالة التي تكون فيها المؤسسات والأفراد قادرة على تعبئة ادخار كاف لتمويل الاستثمار بشكل مباشر بواسطة الاكتفاء الذاتي أو عن طريق السوق المالية))<sup>7</sup>.

### 3 2 - التمويل غير المباشر:

على عكس الطريقة الأولى فان دور الوساطة المالية أساسيا في هذا النوع، حيث تتم عملية التمويل بطريقة غير مباشرة بوساطة احدى مؤسسات المتخصصة في التمويل حيث تقوم بتحويل الأموال وغيرها من الأصول من المقرضين (المدخرين والمودعين) إلى المقترضين المستثمرين، ويعرف باقتصاد المديونية

**ثانيا : التمويل الإسلامي كبديل لتمويل الاقتصاديات النامية:**

### I. التمويل الإسلامي خصائصه

يطرح التمويل الإسلامي أفضل البدائل الممكنة لتمويل الاقتصاديات النامية وحتى المتقدمة منها، تبعا لخصائصه ومكانته وامتداه وتطوره في السنوات الأخيرة، فما هي منطلقات وخصائص ومكانة هذا النوع من التمويل ؟

التمويل الإسلامي له خصائص يختص بها ويتميز عن باقي أشكال التمويل الأخرى من خلال المنطلقات والأهداف والمؤسسات والأدوات:

## 1 مفهوم التمويل الإسلامي

يعرفه د. منذر قحاف بأنه<sup>8</sup>: (( فالتمويل المباح أو التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية ، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية)) والتمويل الإسلامي عرف صندوق النقد الدولي هو<sup>9</sup> (( يشير مصطلح "التمويل الإسلامي" إلى تقديم الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها. وتحرم الشريعة تقاضي "الربا" (الفائدة) وتقديمها، و"الغرر" (عدم اليقين المفرط)، و"الميسر" (القمار)، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل التي تعتبرها ضارة بالمجتمع. وبدلاً من ذلك، يتعين على الأطراف المعنية اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية كما ينبغي أن يكون للمعاملة غرض اقتصادي حقيقي دون مضاربة لا داعي لها، والا تتطوي على أي استغلال لأي من الطرفين)) كما يعرفه محمد البلتاجي بأنه<sup>10</sup>: (( تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)).

والتعريف الثاني الثالث اشمل من التعريف الأول لأنه يشير إلى الأهداف المتوخاة من التمويل

## 2 خصائص أساليب التمويل الإسلامي التي تميزه عن أساليب التمويل الأخرى

يتميز التمويل الإسلامي بخصائص تميزه عن باقي أشكال التمويل الأخرى من حيث الأسس والأهداف والوسائل والأساليب :  
من ناحية الأسس:

- التمويل الإسلامي يستقي مصادره من مصدر اللاه ي، فهو حكم الله وشريعته التي جاء بها الإسلام نصاً واجتهاداً، بعكس التمويل الوضعي يستمد مصادرها من نظريات ووضع البشر فهي متغيرة ومتبدلة ومتناقضة .

ومن ناحية الأهداف :

- في حين أن أهداف وغايات التمويل الإسلامي ، ابعده من ذلك وأسمى ، فهي تهدف إلى تحقيق

التنمية بمفهومها الشامل :الاقتصادية والاجتماعية وصول إلى التكافل الاجتماعي وتحقيق

الرفاهية ، وجعل الفرد عنصراً فعالاً منتجاً لإنتاج حقيقي وليس وهمياً

- أما الهدف الوحيد التمويل الوضعي فهو تحقيق الأرباح والفوائد مهما كانت الأضرار والتبعات والأخطار التي تسببها للأطراف الأخرى

ومن ناحية الوسائل والأساليب:

- منظومة التمويل الإسلامي: استثمارية تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وتعتبر أن النقود وسيلة للتبادل والقيمة والوفاء بالالتزامات ، وليست سلعة ، وليس لها قيمة زمنية ، إلا من خلال ارتباطها بالسلع والخدمات بشروط وعقود شرعية ، كما دور الوساطة المالية التي تعتمد ، تستند على الأصول ( تقاسم المخاطر وتحملها بالرغم من السعي لتقليلها).
  - منظومة التمويل الوضعية: مؤسسات تتعامل بالدين والائتمان وتعتبر النقود سلعة ولها قيمة زمنية ، تتاجر بالنقود عن طريق بيع وشراء الائتمان والتكسب من الفرق، فهي قائمة على الربا وليس على التعامل في السلع والخدمات، باستثناء الخدمات المصرفية الخالية من المخاطرة. كما أن الوساطة المالية عندها تركز على دين وترتكز على تحويل المخاطر
- 3- الاقتراب التاريخي للتمويل الإسلامي<sup>11</sup>:

- و في هذا الباب كم هائل من الدراسات التاريخية التي تثبت وتحلل الوقائع والأحداث التي تفيد اهتمام المسلمين بقضايا التمويل منذ البعثة ففيها إثبات بأن المسلمين :
- عرفوا نظام الإيداع المصرفي الذي تنقلب فيه الوديعة إلى قرض منذ البعثة بينما عرفه الغرب و قن له 10 قرون فيما بعد.
  - أوكلوا هذا العمل لحسابيته لاتقى الصحابة و هو احد المبشرين بالجنة سيدنا الزبير بن العوام.
  - عرفوا التعامل بالعملات و تحويلها في عصور مبكرة؛
  - استعملوا الصكوك المسحوبة على الصيارفة لتأدية المدفوعات بدلا من الدفع النقدي في القرن 4 هـ ، و شاع هذا التعامل في بلدانهم .

ومن الأسماء التي برزت في دراسة والاهتمام بموضوع التمويل :

- القاضي أبو يوسف (113.182هـ)
- محمد ابن الحسن الشيباني (132.189هـ)
- أبو عبيد القاسم بن سلام (154-224هـ)
- يحيى بن آدم القرشي (توفي عام 203هـ)

- أبو الحسن الماوردي (364. 450هـ)

- جعفر بن علي الدمشقي (ق 6 هـ)

- عبد الرحمان ابن خلدون (732-808هـ)

- تقي الدين المقريزي (772. 845هـ)

.II. مؤسسات التمويل الإسلامي :

تتنوع مؤسسات التمويل الإسلامي تنوعا هاما فهي تشمل المصارف بأنواعها ، المصارف الشاملة والمصارف المتخصصة ومؤسسات مالية وصناديق استثمارية ، ومؤسسة الوقف وصندوق الزكاة وهاتين الأخيرتين نتاج الحضارة الإسلامية ينفرد بهما النظام التمويلي الإسلامي:

1 - للمصارف الإسلامية: تقدم المؤسسات المصرفية الإسلامية تمويلا بصيغ متعددة ، تختلف عما

تقدمه المصارف الربوية في كثير منها

2 - مؤسسات الزكاة (صندوق الزكاة): مؤسسات أو صناديق الزكاة هيئات مالية مختصة في إدارة أموال الزكاة جمعا وتوزيعا أو توجيه العناية للمصرف ، تعد مؤسسة الزكاة من مؤسسات التمويل الإسلامي ، أو ما يسمى بالتمويل المصغر ، حيث تستثمر أموال الزكاة في مختلف أوجه الاستثمار

3 - مؤسسات الوقف : ومؤسسة الوقف من المؤسسات التي أهدتها الحضارة الإسلامية هي ومؤسسة الزكاة حيث لا يوجد مثيل ولا سابق لهما في الحضارات الأخرى ، فقد كانت الحضارة الإسلامية سباقة لوضع هذه المؤسسة في خدمة المجتمع ، وحذت حذوها الحضارات الأخرى مقلدة إياها.

4 - شركات التامين التكافلي:

تقوم هذه الشركات الإسلامية على مبدأ تعاون جميع الأفراد المشتركين فيها في كفالة من يحدث له ضررا أو حادث ، ويقوم كل عضو بسداد حصته في شركة التكافل لتستثمرها بما يعود بالعائد على المكتتبين فيها بعد أن تحصل على نصيبها من الأرباح والعوائد المتحصلة نتيجة الاستثمار.

5 - صناديق وشركات الاستثمار الإسلامية :

مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الإسلامي فهي مصدر للتمويل طويل الأجل ، وصيغة من صيغ توظيف الأموال ، والسيولة الفائضة لديهم ، من خلال تشجيع المستثمرين والبنوك الإسلامية في إيداع مدخراتهم أو شراء الأوراق المالية لهذه الصناديق لتتوب عنهم هذه الصناديق في استثمار هذه الأموال

وتحقيق مستوى أعلى من العائد ، كما أنها تستثمر في الأوراق المالية لمنشات تتسم بالضوابط الشرعية ،  
وهناك عدة أنواع :

صناديق الأسهم الإسلامية :الاستثمار في أسهم الشركات التي يكون نشاطها مباحا

صناديق السلع :شراء السلع المباحة وبيعها بالأجل

صناديق المربحة :شراء سلع دولية بالنقد ثم بيعها لطرف ثالث بالأجل

صناديق التأجير: يقوم بامتلاك أصول ثم تأجيرها

أما بالنسبة للسندات ، فهي تستثمر في السندات مع مراعاة القيود الشرعية للاستثمار فيها ، واهم أنواع

السندات التي قرر المجمع الفقهي بإباحة الاستثمار وتداولها هي :

سندات المقارضة (المضاربة ) بنوعها

سندات المقارضة المخصصة

سندات المقارضة المشتركة

سندات المشاركة

سندات الأعيان المؤجرة

سندات الخدمات

سندات السلم

سندات الإستهناح

شهادات الاستثمار الإسلامية

الأسهم التي ليس لها حق التصويت

سندات الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي

6- مؤسسات وهيئات الدراسة والبحث في التمويل الإسلامي:

تعنى هذه الهيئات في تدعيم وتشجيع مجالات البحث والتعليم والتدريب في مجالات التمويل الإسلامي

والصيرفة الإسلامية ، فهي تمول الطلبة والدراسات والأبحاث التي تتعلق بتطوير المعاملات المالية وفق

الشريعة الإسلامية والبحث وتطوير منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية

III. أدوات التمويل الإسلامي :

01- البيع لأجل: وهي بيع بضاعة بنفس السعر التي اشتراها مع إضافة ربح معلوم بنسبة أو مبلغ إضافي محدد مسبقا ، بناء على وعد بالشراء من العميل (عقد) ، عن طريق أقساط ، وهذا ما يبرر عدم شرائها من طرف العميل من مالها الأول. وتندرج تحت هذه العقود ، عقودا مولدة كالمرابحة وعقود مولدة جديدة كالمرابحة العكسية والبيع للبائع بثمن أجل

02- بيع السلم : بيع أجل بعاجل أو دين بعين ، وهو دفع مبلغ المال في الوقت الحالي واستلام البضاعة في المستقبل ، وهو عكس الائتمان ، وتندرج تحت هذه العقود عقودا مولدة كالسلم التمويلي .

03- الإستصناع: وهو عقد يبرم مع جهة مصنعة بحيث تتعهد بموجبه بصنع سلعة ما وفقا لشروط معينة يفرضها البنك الإسلامي ، وعند حلول الأجل يقدم الصانع منتجه ، بعد ذلك يبيعه البنك على أنها سلعة خاصة مصنعة محليا ، وفائدة البنك هو المبلغ الزائد عن التكلفة الكلية للسلعة ، وتندرج تحت هذه العقود عقودا مولدة كالإستصناع التمويلي

04- الإجارة : وهي بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البائع أو التنازل عنها عند نهاية العقد، حسب نوعية الإجارة وتندرج تحت هذه العقود عقودا مولدة جديدة كالإجارة للأمر بالشراء و الإجارة للأمر بالإستصناع و الشراء والإجارة للبائع و الإجارة والتملك للأمر بالشراء أو للأمر بالإستصناع والإجارة مع إعادة الإجارة للمؤجر

05- المشاركة: وهو أن يقدم الطرفان المال بينما الإدارة قد تكون بين الطرفين أو احدهما على شرط أخذه لمبلغ مالي إضافي من الربح نضير إدارته

06- المضاربة: وهو أن يكون بين طرفين متعاقدين ، احدهما يقدم المال والآخر عليه الإدارة والاستثمار، وتندرج تحت هذه العقود عقودا مولدة كالوديعة الاستثمارية وهناك عقود مولدة مثل:

▪ الوديعة لحساب جاري (قرض) القرض الحسن

وهناك عقودا مولدة جديدة ك:

▪ الصكوك الإسلامية

▪ التوريق

▪ القرض مع الرهن

## IV. الصكوك الإسلامية:

### 1 مفهوم الصكوك الإسلامية

يعرفها صندوق النقد الدولي:

((الصكوك هي المعادل الإسلامي للسندات، وهي تشبه السندات المضمونة بأصول وتختلف عن السندات التقليدية من عدة أوجه، فبينما تمثل السندات التقليدية تعهدا بسداد الدين بسعر فائدة محدد، ينبغي هيكلية الصكوك على نحو يضمن وجود أصل أساسي، وعدم ضمان استرداد المبلغ الأصلي، وربط عائد المستثمر بأداء الأصول الأساسية. وتتخذ الصكوك أشكالاً متنوعة من الهياكل. فيمكن إصدارها مضمونة بأصول بحيث يكون للمستثمر مطالبة على الأصل الأساسي، أو قائمة على أصل بحيث تكون المطالبة على منشئ الصك وليس على الأصول الأساسية. ومنذ بدا إصدار الصكوك بوتيرة متسارعة، ظهر عدد من الهياكل المختلفة، بما في ذلك الملكية الجزئية في المقبوضات والشركات القائمة على الإجارة والمشاركة في الأرباح والخسائر، وكذلك أدوات الائتمان القابلة للتحويل والاستبدال.

ويمكن ان تكون الصكوك وسيلة ملائمة لتمويل البنية التحتية، لكنها تؤدي أيضاً إلى انعكاسات مهمة على الاستقرار المالي بالإضافة إلى قضايا محددة تتعلق بحماية المستهلك، وهي أمور تستحق الاهتمام وتشبه الصكوك التمويل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث يقوم المستثمرون بتمويل الأصول ثم يمتلكونها، مما يؤدي إلى عملية توريق حقيقية تنتهي فيما بعد بتحويل هذه الأصول إلى الحكومة عند حلول الأجل المقرر))<sup>12</sup>.

ويعرفها محمد علي الجارحي بانها:

((تعرف الصكوك بانها شهادات أو وثائق (أوراق مالية) اسمية أو لحاملها، متساوية القيمة، تمثل حقوق ملكية شائعة في أصولاً وأعياناً أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية، أو خليط من بعضها أو كلها، حسب شروط معينة، عند إصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاكنتاب فيها، ويشترك حملتها في صافي أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها. وهي قابلة للتداول، مالم تمثل نقداً أو ديناً محضاً. ولا تمثل الصكوك ديناً لحاملها في ذمة مصدرها، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية))<sup>13</sup>.

### 2 أنواع الصكوك :

أنواع الصكوك الإسلامية:

هناك عدة أنواع من الصكوك الإسلامية أهمها<sup>14</sup>:

➤ صكوك الإجارة:

يقوم حامل الصك من خلال شركة ذات غرض خاص بشراء أصل قابل للتأجير كالعقار على سبيل المثال، ثم يقوم بتأجيله لمصدر الصك مع التعهد بإعادة بيعه للمصدر في نهاية فترة الصك، ويحصل من خلال هذه العملية على عوائد دورية.

#### ➤ صكوك المضاربة:

يقوم حامل الصك من خلال الشركة ذات الغرض الخاص، بتعيين مصدر الصك بصفته "مضاربا" لإدارة رأس المال المستثمر، ويتفق مصدر الصك وحامله في الاتفاقية المبرمة بينهما على الغرض من الاستثمار والمعايير المتبعة فيه، ويمكن لمصدر الصك تحديد مبلغ رأس المال لتحقيق نسبة ربح معلومة، ويسمى هذا النوع "بالمضاربة المقيدة"، ويقتسم الطرفان العوائد الناجمة عن الاستثمار بنسبة محددة بحسب ما اتفق عليه في العقد ما بينهما، ولا تضمن صكوك المضاربة رأس المال ولا الربح وعليه فإنه كثيرا ما يتم تغطية هذه الصكوك بتأمين تكافلي يوفره طرف ثالث، ولهذا السبب يميل المستثمرون أكثر إلى صكوك الوكالة بدلا من صكوك المضاربة.

#### ➤ صكوك الوكالة بالاستثمار:

يقوم حامل صك الوكالة من خلال الشركة ذات الغرض الخاص بتوكيل مصدر الصك لإدارة رأس المال المستثمر بحسب الأنشطة المتفق عليها في اتفاق مبرم بين الطرفين يحقق الحد الأدنى من الربح المنصوص عليه في الاتفاق، وما يربو عن ذلك من أرباح فإنه قد يؤول إلى مصدر الصك باعتباره مكافأة على حسن إدارته للاستثمار. ويضمن مصدر الصك رأس المال باعتباره وكيلا فيه كما يضمن الحد المنصوص عليه من الأرباح في اتفاق الوكالة بين الطرفين.

كما ان هناك أنواعاً أخرى من الصكوك الإسلامية ك:

➤ صكوك المرابحة.

➤ صكوك السلم.

➤ صكوك الاستصناع.

➤ صكوك المشاركة.

➤ صكوك المزارعة والمساقاة والمغارسة.

## خاتمة والتوصيات:

ضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى اذا كانت المصادر التقليدية لا تستجيب لمتطلبات الاقتصاد ولا تساهم في زيادة قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المطلوب والتنمية المرجوة، وهناك بدائل أخرى يمكن ان تؤدي إليإحداث طفرة في حيوية الاقتصاد وهي بدائل التمويل الإسلامي نظرا لما حققته من مكانة في الاقتصاد العالمي حيث تبنت معظم الدول الغربية ذات الأنظمةالرأسمالية هذه الأدوات، حتى في فرنسا التي كانت إلى وقت قريب من اشد المدافعين عن العلمانية، فقد أقرت قوانينها التعامل بأدوات التمويل الإسلامي اذا كان ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد بغض النظر عن الاعتبارات الدينية .

### التوصيات:

- تطوير النظام المالي وتنويع مصادره هو السبيل لرفع كفاءة تخصيص الموارد المالية وجذب الاستثمار الأجنبي ، وبالتالي إحداث الفعالية في الاقتصاد، لان الاعتماد على الاقتصاد الريعي اثبت فشلها في مواصلة خطط التنمية وتحقيق النمو.
- الاتجاه إلى تبني اليات وأدوات التمويل الإسلامي اصبح ضرورة حتمية في ظل عجز التمويل التقليدي
- التمويل الإسلامي بالياته ومؤسساته يساهم مساهمة فعالة في جذب أموال الاقتصاد الموازي وتعبئة مدخرات الأفراد لثقة الفرد في المؤسسات التمويل الإسلامي التي تتبع من خصوصية المجتمع الجزائري وخلفيته الدينية.
- الإصلاح الجذري المالي والمصرفي ضرورة ملحة لتكيف مع المرحلة الراهنة وجذب الاستثمار الأجنبيوالمحلي.
- إدخال عنصر الفلاحة في تمويل الاقتصاد من شأنه ان يولد منافذ أخرى للتمويل لأنه مصدر من اهم المصادر التي يعتمد عليها كثير من السكان وله آثار إيجابية في تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية والمنتجات الحيوانية

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص260

<sup>2</sup> - عامر عبدالرحيم ، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية -دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد مالي - منشورة ، جامعة بلعباس، السنة الدراسية 2016/2017، ص74

<sup>3</sup> - منتدى فوركس السعودية، الموقع: <http://xn----zmcgxhmc2cydvao6bi3a.com/showthread.php?t=3684>

<sup>4</sup> - ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2008-2009، ص03-06

<sup>5</sup> - خاطر طارق ومفتاح صالح، التأصيل لنظرية علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات هيا الجزائر خلال الفترة 1990-2013 ، مقالة منشورة في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر ، ديسمبر 2014، ص143

<sup>6</sup> - خاطر طارق ومفتاح صالح، التأصيل لنظرية علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات هيا الجزائر خلال الفترة 1990-2013 ، مقالة منشورة في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر ، ديسمبر 2014، ص143 و144

<sup>7</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص261

<sup>8</sup> - منذر قحاف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي "تحليل فقهي واقتصادي"، بحث تحليلي رقم 13، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية ، مكتبة الفهد الوطنية، 1424هـ، ص12

<sup>9</sup> - المرجع: موقع صندوق النقد الدولي، صفحة الصندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm#3>

<sup>10</sup> - محمد البلتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك ، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الأردن، عمان، مايو 2005/05/31، ص14

<sup>11</sup> - المرجع: محمد فرحي ، التمويل الإسلامي: المنهج ، التطور، الآفاق، مداخلة في الملتقى الوطني دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر، واقع وآفاق ) ، جامعة المدية ، ديسمبر 2016

<sup>12</sup> - المرجع: موقع صندوق النقد الدولي، صفحة الصندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm#3>

<sup>13</sup> - معبد علي الجارحي و عبد العظيم جلال ابوزيد، أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الارتقاء بها، ورقة بحثية في ندوة الصكوك الإسلامية (عرض وتقديم) بجامعة الملك عبد العزيز جدة السعودية، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 201/05/25

<sup>14</sup> - المرجع: صفحة بيت التمويل الكويتي الموقع الإلكتروني:

<https://www.kfh.com/home/Personal/understanding-Islamic-Banking/islamic-Tools.html>